



<p>Circular No. 6/2021 DATE : 30/03/2021</p>	<p>تعميم رقم : 2021/6 تاريخ 2021 / 03 / 30</p>
<p>To: The Ministry of Economy as the Regulator of the Designated Non-Financial Business & Professions (DNFBPs) following sectors:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. Real estate brokers and agents. 2. Dealers in of precious metals and stones. 3. Account auditors. 4. Company Services Providers. 5. Legal Consultancy Firms (without Advocates). 	<p>إلى: الأعمال والمهنة غير المالية المحددة تتضمن الأعمال والمهنة غير المالية المحددة التي تشرف عليها وزارة الاقتصاد مابيلي:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. الوسطاء والوكلاء العقاريين . 2. تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة . 3. مدققي الحسابات. 4. مزودو خدمات الشركات . 5. شركات الاستشارات القانونية (بدون المحاماة).
<p>Subject: Update on High Risk Jurisdictions, jurisdictions under increased monitoring and identification of counter-measures to be applied by DNFBPs.</p>	<p>الموضوع: تحديث الدول عالية المخاطر ، والدول التي تخضع لمراقبة مشددة، وتحديد التدابير المضادة و المتوجب تطبيقها من قبل منشآت الأعمال والمهنة غير المالية المحددة.</p>
<p>The Ministry of Economy extends its greetings and best wishes of continuous success. Pursuant to:</p> <ul style="list-style-type: none"> -Federal Decree-law No. (20) of 2018 On Anti-Money Laundering And Combating The Financing Of Terrorism And Financing Of Illegal Organizations, And its Executive Regulation issued by Cabinet Decision No. (10) of 2019. -Cabinet Decision No. (74) of 2020 Regarding Terrorism Lists Regulation and Implementation of UN Security Council Resolutions on the Suppression and Combating of Terrorism, Terrorists Financing & Proliferation of Weapons of Mass Destruction, and Related Resolutions. - Decision of the National Committee for Combating Money Laundering and Financing Terrorism and Illegal Organizations no. 1(2/2021) 	<p>تهديكم وزارة الاقتصاد أطيب التحيات وخالص التمنيات بمزيد من النجاح والتوفيق ، وتنشيداً :</p> <p>-المرسوم بقانون رقم (20) لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار من مجلس الوزراء المؤرخ رقم (10) لسنة 2019.</p> <p>-ولقرار مجلس الوزراء رقم (74) لسنة 2020 بشأن نظام قوائم الارهاب وتطبيق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمنع وقوع الارهاب وتمويله ووقف انتشار السلاح وتمويله والقرارات ذات الصلة.</p> <p>- قرار اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة رقم 1(2/2021)</p>



<p>Please be informed that the National Committee for Combating Money Laundering and Financing Terrorism and Illegal Organizations, in its meeting No. (2/2021) held on March 4, 2021, decided the following:</p>	<p>يرجى الإحاطة بأن اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة في اجتماعها رقم (2021/2) المنعقد بتاريخ 04 مارس 2021، قررت ما يلي:</p>
<p>1. The National Committee shall update the link for High Risk Jurisdictions and jurisdictions under increased monitoring as identified in the FATF Public Statement following each FATF Plenary on the website of the National Committee. 2. Website of NAMLCFTC: https://www.namlcftc.gov.ae/en/index.php</p>	<p>1. تقوم اللجنة الوطنية بتحديث الرابط بقائمة الدول عالية المخاطر، والدول التي تخضع لمراقبة مشددة، المعلنه في البيان العام لمجموعة العمل المالي فاتف بمد كل اجتماع عام للمجموعة في موقعها الإلكتروني الخاص باللجنة الوطنية. الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية: https://www.namlcftc.gov.ae/en/index.php</p>
<p>3. All FIs and DNFBPs in the State shall verify and review the lists and information on a regular basis and every time the list is updated by the FATF, and shall take such into account when establishing and implementing counter-measures and risk-based compliance procedures.</p>	<p>2. تقوم جميع المنشآت المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة في الدولة التحقق من القوائم والمعلومات ومراجعتها بشكل منتظم، وكلما تم تحديث القائمة من قبل مجموعة فاتف، وأخذها في الاعتبار عند وضع وتطبيق التدابير المضادة وإجراءات الامتثال القائم على المخاطر.</p>
<p><u>Jurisdictions under increased monitoring:</u> DNFBPs in the UAE shall review on a regular basis the list and the information presented by FATF on the countries that are under increased monitoring and take it into account when devising and applying risk-based compliance measures. CDD measures taken by FIs and DNFBPs shall in all cases be proportionate to the risks posed from business relationships and transactions with natural or legal persons from such countries and be adequate to minimize such risks. The measures taken may require the application of enhanced customer due diligence depending on the circumstances.</p>	<p><u>الدول التي تخضع لمراقبة مشددة:</u> تلتزم جميع منشآت الأعمال والمهنة غير المالية المعمدة في الدولة بالتدقيق من القوائم والمعلومات المعلنه من قبل مجموعة العمل المالي فاتف بشأن الدول التي تخضع لمراقبة مشددة ومراجعتها بشكل منتظم، وأخذها في الاعتبار عند وضع وتطبيق التدابير المضادة وإجراءات الامتثال القائم على المخاطر. يجب أن تكون تدابير العناية الواجبة التي تتخذها المنشآت المالية والأعمال والمهنة غير المالية المعمدة في الدولة في جميع الحالات متناسبة مع المخاطر التي تشكلها العلاقات التجارية والمعاملات مع الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين من هذه الدول، وأن تكون كافية لتقليل هذه المخاطر، والتي قد تتطلب تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة للعملاء، حسبما تقتضي الظروف.</p>

High-Risk Jurisdictions:

الدول عالية المخاطر:

1. All DNFBPs shall apply enhanced due diligence measures to all business relationships and
1. يتعين على جميع منشآت الأعمال والمهنة غير المالية المعمدة تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة على جميع



transactions with high-risk jurisdictions, including natural persons and legal entities and those acting on their behalf.

العلاقات التجارية والمعاملات مع دول عالية المخاطر، بما في ذلك الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين، ومن يتصرفون نيابة عنهم.

2. Supervisory authorities shall take necessary measures to close existing branches, subsidiaries and representative offices of DPRK banks within the State and ensure that UAE banks terminate correspondent relationships with DPRK banks, where required by relevant UN Security Council Resolutions.

2. تتخذ الجهات الرقابية التدابير اللازمة لإغلاق الفروع والشركات التابعة والمكاتب التمثيلية العالية لبنوك جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية داخل الدولة، والتأكد من قيام البنوك الإماراتية من إنهاء علاقات المراسلة مع بنوك جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية كما هو مطلوب بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة.

3. All DNFBPs shall report any transactions involving natural persons or legal entities from high-risk jurisdictions before conducting such transaction. Such reported transactions may only be executed three working days after reporting such to the FIU, and if the FIU does not object to conducting the transaction within the set period.

3. يجب على جميع مشتات الأعمال والمهين غير المالية المصددة الإبلاغ عن أي معاملات تنطوي على أشخاص طبيعيين أو اعتباريين من الدول عالية المخاطر قبل إجراء المعاملة. يجب إجراء أي معاملات يتم الإبلاغ عنها على هذا النحو بعد ثلاثة أيام عمل فقط من إبلاغ وحدة المعلومات المالية، إذا لم تترض وحدة المعلومات المالية على المعاملة خلال الفترة المصددة.

4. All supervisory authorities in the State shall impose increased external audit requirements for financial groups with respect to any of their branches and subsidiaries located in a high-risk jurisdiction.

4. يجب على جميع الجهات الرقابية في الدولة فرض متطلبات تدقيق خارجي متزايدة على المجموعات المالية فيما يتعلق بأي من فروعها والشركات التابعة لدول عالية المخاطر.

5. Supervisory authorities shall remind DNFBPs of the requirement to implement targeted financial sanctions in accordance with applicable UN Security Council Resolutions, to protect financial and non-financial sectors in the State from ML, TF and PF risks.

5. يجب على الجهات الرقابية تذكير الأعمال والمهين غير المالية المصددة بالتزامها بتطبيق المتويات المالية المستهدفة وفقاً لقرارات مجلس الأمن المعمول بها في الأمم المتحدة، لحماية القطاعات المالية والتغير المالية في الدولة من جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

6. Supervisory authorities shall take legal measures against DNFBPs in case of failure to implement the abovementioned measures.

6. على الجهات الرقابية تنفيذ الإجراءات القانونية على مشتات الأعمال والمهين غير المالية المصددة في حال عدم تطبيقها للتدابير أعلاه.

Director of Anti-Money Laundering Department Safeya Hashim Al Safi	مدير إدارة مواجهة غسل الأموال صفية هاشم الصافي
Circular No. 6/2021 DATE : 30/03/2021	تعميم رقم : 6 / 2021 تاريخ : 2021/03/30